التربية والسياسة
عند الحركات الإسلامية في الأردن وماليزيا*

محسن صالح**

لعل أول انطباع يخرج به قارئ هذا الكتاب هو تقديره للجهد الكبير الذي بذلته المؤلفة في جمع مادتها العلمية وتحليلها، ومحاولة الوصول إلى نتائج علمية موضوعية، واطلاعها الميداني على التجربة التربوية في الأردن وماليزيا، وإجرائها عشرات المقابلات مع قادة الحركات الإسلامية وأهل الاختصاص في كلا البلدين.

وربما كان أول سؤال يتبادر إلى ذهن القارئ هو: لماذا دراسة بلدين (الأردن وماليزيا) وليس بلداً آخر؟ ولماذا اختيار هذين البلدين بالذّات؟ تجيب الباحثة آن صوفي بأنها تقدم دراسة مقارنة، غير أن الدراسة المقارنة بذاتها ليست الهدف الرئيس للبحث، ولكنها الوسيلة التي استخدمتها لإبراز التغاير والتنوع لدى الحركات الإسلامية، وتوضيح أن فهم الإسلام يختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف السياسية والاجتماعية.

---

* Anna Sofie Roald, *Tarbia: Education and Politics in Islamic Movements in Jordan and Malaysia* (Malmoe: Tryck Graphic Systems, 1994).

الكتاب في أصله رسالة دكتوراه تقدمت بها الباحثة **آن صوفي رولد** إلى إحدى الجامعات السويدية تحت إشراف الأستاذ **جان جارب** J. Hjarpe وبدعم من الوكالة السويدية للتعاون في مجال الأبحاث مع البلدان النامية (SAREC)، (٣٧٧ صفحة من القطع المتوسط).

** دكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة الخرطوم (١٩٩٣)، أستاذ مساعد بقسم التاريخ والحضارة بالجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا.

أما اختيار الأردن فلأن التعليم يتم باللغة العربية، ولأن العمل الإسلامي يتمتع بحرية نسبية، والمجال السياسي مفتوح نسبيّاً مقارنة بغيره من البلدان العربية، والحركات الإسلامية وخصوصاً "الإخوان المسلمون" لهم علاقة حسنة بالدولة، وتمكنوا من تطوير أنفسهم فترة طويلة بحرية، وفي بعض الأوقات كان للإسلاميين مناصب رسمية في الحكومة مثل د.إسحاق الفرحان الذي كان وزيراً للتربية في منتصف السبعينيات، وكذلك مشاركة الإخوان بخمس حقائب وزارية في سنة ١٩٩١. ولأن الأردن مهمة من ناحية موقعها الجغرافي، إذ تتعرض لمختلف التأثيرات القادمة من سوريا والعراق والسعودية و"فلسطين المحتلة"، كما تتمتع بنسبة عالية من التعليم في المدارس ونسبة عالية من تعليم الإناث مقارنة بغيرها.

أما اختيار ماليزيا فلأن السلطات الماليزية طبقت برنامجاً رسمياً في الأسلمة، وأسست بنكاً إسلامياً وجامعة إسلامية عالمية، وهناك إسلاميون لهم مناصب قيادية في السياسة الماليزية. والكثير من الإسلاميين الملايويين تعلموا في الخارج وتعرضوا لتأثيرات التعليم الحديثة. ثم إن الطيف الواسع للحركات الإسلامية في ماليزيا يجعلها أكثر أهمية لدراسة التربية الإسلامية.

وحسبما ترى الباحثة، فإنها قدمت دراستها من خلال "علم الأديان" وأضافت إليه منظوراً اجتماعياً، دون أن تركز على الجوانب السياسية التي اعتادت الدراسات الأخرى الاهتمام بها. وقد هدفت من دراستها إلى تحليل الفعل المعاصر للتربية، ثم دراسة حقلي العمل في الأردن وماليزيا، وإظهار مدى الانسجام والتباين بين الأساس النظري والجانب العملي الواقعي.

وفي **الفصل الأول**: (ص٢٥-٣١) عرضت الباحثة طرقها في العمل، وأكدت أنها اعتمدت على نقل رؤية الإسلاميين أنفسهم، وأنها رجعت إلى نظريات علم الاجتماع حول المذاهب وظهور الحركات الدينية الجديدة وحركة المجتمع، لكن الاعتماد ظل أساساً على الدراسة في إطار علم الأديان. وقد أشارت الباحثة إلى جانب مهم عندما تحدثت عن صعوبة عمل المرأة في بحث أمور الرجال الإسلاميين "الذكور" حيث يكون الجو رسمياً، كما تحدثت عن معاناتها في إجراء المقابلات إذ لا بد من وسيط يقوم بالتعريف، ويُوجد جواً من الثقة لدى الشخصيات المعينة. وقد كان هذا الوسيط هو

زوجها عادل أبو حجر ـ الإسلامي المستقل ـ الذي رافقها ورتب لها معظم اللقاءات. وتشير إلى أن الجو عند مقابلة النساء كان أَميَل إلى الألفة ومعالجة صلب الموضوع دون مثاليات. إن إشكالية هذه المقابلات التي تعد مصدراً أساسياً للبحث تكمن في أنها قد تعطي معلومات وانطباعات لا تُظْهِر بدقة واقع الحركات وحقيقة فهمها، خصوصاً إذا ما كانت هذه الحركات تعتمد السرية في بعض أعمالها، أو أنها تخشى من السلطات والاتجاهات المخالفة، أو تشكّ في نوايا الباحث، أو تتحفظ في النقد العلني لأدائها. وهو ما اعترفت به الباحثة في مواضع مختلفة مثل وضع النساء في حركة "الإخوان" في الأردن، ومثل مقابلاتها مع أشخاص من "باس" و"دار الأرقم" في ماليزيا. غير أن الباحثة حاولت علاج هذا الخلل المحتمل من خلال الاعتماد على مصادر أخرى متنوعة، ومن خلال التحليل العلمي المقارن.

أما **الفصل الثاني**: (ص٤٥-٩٠) فقد حاولت فيه بناء نموذج تربوي مثالي "بناء على كتابات الإسلاميين أنفسهم،ولاحظت أن حوار أسلمة المعرفة نشط مع تأسيس AMSS "جمعية علماء الاجتماع المسلمين" في أمريكا سنة ١٩٧٢، وأن عدداً من أعضائها أنْشَأوا "المعهد العالمي للفكر الإسلامي" IIIT في أمريكا سعياً لإيجاد حلول إسلامية في مواجهة النظريات الغربية المعاصرة.

وأرجعت بدايات الاهتمام بأسلمة التربية والتعليم إلى الثلاثينيات من هذا القرن في شبه القارة الهندية حينما هاجم أبو الأعلى المودودي جامعة أليغار Aligarh لأنه لم يجد ما يميزها إسلامياً عن غيرها. ورأى المودودي أن أسلمة التربية لا تكون بتعديل المناهج فقط، وإنما بإعادة بناء النظام التربوي بناءً كاملاً. ولاحظ أن الإسلام هو ضد التغريب وليس ضد علم الغرب، وأن الحل يكون بالتعليم الإسلامي الذي يتجاوز الحاجزين بين التعليم الديني والعلماني، والنتيجة تخريج الفيلسوف المسلم، والاقتصادي المسلم، والقاضي المسلم، ورجل الدولة المسلم.

ورأت الباحثة في المؤتمر العالمي الأول للتربية الإسلامية المنعقد في مكة سنة ١٩٧٧ منطلقاً مهمّاً لنشاط الإسلاميين في العلوم التربوية وإقامة النماذج الواقعية لأفكارهم. وكان من توصيات هذا المؤتمر اعتبار العلم أمانة من الله يجب استخدامها وفق إرادته، وأن طلب العلم عبادة، وأن الوحي أساس للمعرفة وغرس القيم الإسلامية في الأجيال القادمة.

وقد ناقشت الباحثة عدداً من المصطلحات للوصول إلى النموذج المطلوب، فدرست مفهوم التربية، والإسلام والغرب، والإسلامية والقومية، والنظرية الإسلامية التربوية، والطبيعة الإنسانية، والفطرة، والخليفة، والعقل والنقل، وأهداف التعليم الإسلامي... ورأت الباحثة أنه رغم أن الإطار النظري للتربية الإسلامية منسجم تماماً فإن التنوع سيظهر في التطبيق العملي.

وذكرت أنه في حقيقة الأمر ليست هناك نظرية إسلامية تربوية مقبولة قبولاً عاماً لدى الإسلاميين، ورأت أن هذا النموذج يضع في اعتباره أهمية البيئة، والمجتمع، والنظام السياسي، والطبيعة الإنسانية، وتأثير الثقافات الغربية، وأن أهداف التعليم الإسلامي مختلفة باختلاف الزمان والمكان؛ وأن الهدف الأساس هو بناء الإنسان التقي المتسم بالطهر والإخلاص. وركزت على اعتماد القرآن والسنة مصادر للمعرفة، وأشارت إلى أن التربية الروحية والعقلية يجب أن تتم بشكل متوازن. كما أكدت أهمية الإنسان باعتباره خليفة في الأرض، وأن الأرض يجب أن تحكم بشرع الله، ونبهت إلى ضرورة الجمع بين وسائل التعليم المذكورة في القرآن ومناهج التعليم الحديث، كما شددت على تأهيل وتدريب المدرسين.

وتعرض في **الفصل الثالث**: (ص٩٩-٢١٣) إلى حركة الإخوان المسلمين في الأردن مع مقدمة بسيطة ــ لا تتجاوز عشر صفحات ــ عن بعض الاتجاهات والحركات الإسلامية الأُخر. وهو ما يخالف اتجاهها العام في الفصل الرابع عندما خصصت عدداً متقارباً من الصفحات للحركات الإسلامية في ماليزيا. ولعل للكاتبة العذر في أن حركة الإخوان المسلمين الحركة الرائدة المهيمنة على الساحة الأردنية، والأوسع انتشاراً، والأكثر حضوراً في النواحي السياسية والبرامج العملية المتعلقة بالعملية التربوية.

أشارت الباحثة إلى "حزب التحرير الإسلامي" الذي أسسه تقي الدين النبهاني سنة ١٩٤٨م في القدس، وهو يهدف أساساً إلى إعادة إنشاء الخلافة الإسلامية، ويركز على الجوانب السياسية، وأفراده غير منشغلين عموماً بأنشطة التعليم والأعمال الخيرية والاقتصادية. ولهم اجتماعاتهم الأسبوعية التثقيفية، كما أن آراء الحزب السياسية تصدر في نشرات عامة.

أما الحركة السلفية فتدعو للالتزام بالكتاب والسنة الصحيحة، واتباع السلف الصالح، وهي موجودة في الأردن كما توجد في معظم بلدان العالم الإسلامي، ولكنها لا تمتلك قوة الترابط التنظيمي والتجمع الحركي، ويرتب أعضاؤها اجتماعات أسبوعية في البيوت والمساجد، ويركزون في دعوتهم على معاني العقيدة ومحاربة البدع والشركيات، وعلى اتباع السنة الصحيحة، ولديهم اهتمام أقل بالسياسة والشؤون العالمية. والمدارس الخاصة التي يديرها السلفيون نشأت بمبادرة ذاتية وتتبع مناهج التعليم الرسمية.

وربما كان من المهم الإشارة إلى أن الحكم العام الذي أطلقته المؤلفة على الحركة السلفية لا ينطبق بدقة على الحركة السلفية في بعض البلدان الأخرى وخصوصاً الكويت. ففي الكويت مثلاً تملك الحركة تجمعاً أكثر ترابطاً وتنظيماً، وتشارك في الحياة السياسية بفعالية، ولها أعضاء منتخبون في مجلس النواب (البرلمان)، وقد شارك بعضهم في الحكومة مثل جاسم العون الذي كان وزيراً للشؤون الاجتماعية، كما يشاركون بفعالية في الانتخابات الطلابية والمهنية والجمعيات التعاونية.

وتحدثت الكاتبة عن الحركة الصوفية في الأردن مشيرة إلى وجود خمس طرق صوفية هي: الرفاعية، والقادرية، والشاذلية، والخلواتية، والتجانية، وكلها تركز على المعاني الإيمانية الروحية.

ولم تشر الباحثة إلى جماعة التبليغ في الأردن على الرغم من أن لها نشاطاً ملحوظاً فيه، مع أنّها تناولت هذه الجماعة بالدراسة في ماليزيا.

وتناولت الباحثة بالتفصيل حركة الإخوان المسلمين في الأردن، مشيرة إلى أن هذه الحركة نشأت سنة ١٩٢٨ في مصر، وتشكل فرعها في الأردن سنة ١٩٤٥م. ونشأ أول فرع لها في فلسطين بالقدس سنة ١٩٤٦م، ومع أن تحقيق تواريخ الأحداث ليس صلب بحثها، إلا أنه من المفيد الإشارة إلى أن فرعي غزة ويافا تشكلا في أواخر سنة ١٩٤٥م في فلسطين قبل فرع القدس.

وقد اهتم الشيخ حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين اهتماماً كبيراً بتربية أفراد الحركة والمجتمع عموماً. وتفيد الباحثة أن الإخوان يرأسهم المرشد العام، ولكل بلد مراقب عام ومكتب تنفيذي ومجلس شورى. وقبل أن يدخل الفرد في عضوية

الإخوان يدخل مرحلة إعداد تستمر حوالي سنة، ثم يصبح "أخاً منتظماً" لثلاث سنوات، وبعد ذلك يصبح "أخاً عاملاً"... ومع انشغال الحركة بالسياسة كثيراً إلا أن أنشطتها الأساسية تركز على التربية، ويفهم الإخوان الإسلام نظاماً شاملاً للحياة. وسعى البنا إلى تقديم نموذج شامل لدعوته فعرفها على أنها: دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وجمعية سياسية، وجمعية رياضية، ومؤسسة علمية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية. وعَدَّ البنا التربية أساساً للصحوة، وسعى لتغيير المجتمع ببناء الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم.

وتحدثت الكاتبة عن منهج التربية لدى الإخوان في الأردن فقالت: إنه يتضمن القرآن والتفسير والحديث والتاريخ، والفكر الحركي، والدعوة، والسياسة، والفقه، والعبادات. أما مؤسسات العمل التربوي الإخواني فهي: الأسرة، والكتيبة، والرحلة، والمعسكر، والندوة، والمؤتمر. أما الأسرة، فهي وحدة التربية الأساسية لدى الإخوان، وكل أسرة تتكون من سبعة أعضاء، ويشرف عليها نقيب، وهي مبنية على التعارف والتفاهم والتكافل، وتقوم بتنفيذ البرنامج التربوي الإخواني.

وقسمت الباحثة التربية الإخوانية إلى سبعة أقسام: عقدية، وروحانية، وأخلاقية، واجتماعية، وعقلية، وسياسية، وجسمية، ولا مجال هنا لطرح ومناقشة كافة هذه الأقسام، ولكننا نشير إلى بعض الجوانب التي أثارتها الباحثة.

ففي الإطار العقدي أشارت إلى سعي الإخوان لبناء أخ مسلم سليم العقيدة وفق القرآن والسنة وفهم السلف الصالح، والتركيز على توحيد الله ومقتضياته، وخصوصاً ما ركز عليه سيد قطب من أنّ الحاكمية لله وحده. وأشارت إلى أن الإخوان لم يلتزموا بتقليد مذهب معيَّن، وأكدوا التزامهم السنة الصحيحة، ولكنهم لم يشددوا ـ كما فعل السلفيون ـ على سنن العبادات الشخصية.

وتحدثت الكاتبة عن اهتمام الإخوان الكبير بالبرامج الروحية والأخلاقية، وتخصيص العديد من القراءات والبرامج لمجالات تزكية النفس، وحسن التعامل، والقدوة الحسنة.

وبعد أن تحدثت عن الإطار النظري للتربية الاجتماعية لدى الإخوان وخصوصاً المسارعة لعمل الخير، والشعور بالسعادة في خدمة الآخرين، أشارت إلى وجود

مؤسسات اجتماعية للإخوان في الأردن، مثل جمعية المركز الإسلامي الخيرية، وصندوق الفقير في المستشفى الإسلامي.

وأثارت الباحثة قضية المرأة في جماعة الإخوان المسلمين بالأردن، وهو ما يستحق أن نفرد له وقفة خاصة هنا. فقد ذكرت أن الإخوان أدخلوا النساء في التنظيم في أواخر السبعينيات، وأصبح الفرع النسائي نشطاً جداً، وغلب على عضويته أخوات الإخوان وبناتهم وزوجاتهم. وأشارت إلى أن الإخوان يرون في المرأة "معلمة الأجيال"، وهناك برنامج فعال لتربية المرأة، وأُسر النساء في الإخوان مهمة كأسر الرجال، ولكن هناك تركيز على شؤون المرأة والأسرة. وقالت: إن الأخوات يدخلن في انتخابات الاتحادات الطلابية، وفي انتخابات ١٩٩٣م في الجامعة الأردنية، كان هناك ١٣ فتاة إسلامية من ١٧ فتاة حصلن على مقاعد. ومن جهة أخرى قالت الباحثة: إنه ليس هناك نساء في مجلس شورى الإخوان ولا في مجلس النواب (البرلمان)، وأن الصلة بين طرفي النساء والرجال في الإخوان تتم عن طريق "زوج وزوجته" من الأعضاء.

ونقلت الباحثة انتقادات عدد من "الأخوات" الإسلاميات لموقف الإخوان تجاه المرأة، فنقلت عن سميرة الفياض حديثها عن وجود فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق، وأنه عندما يتعلق الأمر بالتطبيق نجد الإسلاميين لا يستسيغون الاعتراف بأن الإسلام أعطى للنساء دائرة أوسع بكثير مما يقبل به الإسلاميون. أما "فريدة" (وهو اسم مستعار لامرأة مثقفة لها صلة بالإخوان رفضت أن تعطي اسمها الحقيقي)، فقد انتقدت بحدة سلوك الإخوان تجاه المرأة مثل موقف منع الاختلاط، فذكرت أن بعض النساء القياديات في الحركة لهن صلة بالرجال في أماكن العمل يجلسون معاً في الاجتماعات، ولكنهن عندما يأتين للعمل الإسلامي فإنهن يُمنعن من الجلوس مع الرجال. وأبدت "فريدة" عدم رضاها لعدم مشاركة النساء في مجلس الشورى والبرلمان، وذكرت أن الإخوان سيقولون: إنهم لا يجدون امرأة قادرة على أداء هذه المهمة، ولكن اللوم يقع عليهم لأنهم فشلوا في برامجهم التدريبية لعدم تمكنهم من تدريب امرأة واحدة على الأقل لتجلس في موقع قيادي. وانتقدت "فريدة" ميل الإسلاميين لتنفيذ الأمور الظاهرية كالحجاب ومنع الاختلاط، بينما يتركون الأمور المهمة. كما انتقدت طريقة

الاتصال بين الرجال والنساء عن طريق زوجين، لأن رأي امرأة واحدة هو الذي سينعكس على المجموع. وبهذا النظام، فإن المرأة دون محرم أو زوج سيهمش دورها.

وذكرت الباحثة أن هناك تخوفاً بين النساء المعترضات أن يوسمن "بالنشاط التحريري النسوي الغربي"، ولذلك يخشين من ذكر أسمائهن، وإذا وسمت إحداهن بذلك، فلن يحمل أحد كلامها بعد ذلك محمل جد. وذكرت الباحثة أن كثيراً من الإسلاميات يقلن: إن الموقف يتحسن بشأن المرأة. وعلى أي حال، فقد كانت الباحثة قد انتهت من رسالتها عندما انتخبت أول سيدة (الفاعوري) لعضوية مجلس الشورى لجبهة العمل الإسلامي، كما أن العديد من "الأخوات" يفزن في قوائم الإخوان في الانتخابات النقابية والمهنية وليس الطلابية فقط. ولا شك أن مسؤولية الرجال كبيرة، ولكن طالما أن النساء الواعيات لم يصلن بعد إلى الجرأة الكافية التي تسمح لهن بذكر أسمائهن، فإنهن لن يملكن القدرة على متابعة المطالبة بحقوقهن، ما دمن يتهربن من تحمل عبء معرفة الأسماء، وقد تضيع همهماتهن دون تحقيق نتائج سريعة وواضحة.

والتربية العقلية مبنية على دعوة البنا إلى أن الإسلام حرر العقل وحث على استكشاف الكون، ورفع من شأن العلم والعلماء، وأن الحكمة ضالة المؤمن. وذكرت الكاتبة أن في قيادة الإخوان في الأردن كثيراً من الأعضاء على درجة عالية من التعليم، وكان في مقدمة تيار أسلمة العلوم الاجتماعية عدد من إخوان الأردن مثل د.فتحي الملكاوي ود.إسحاق الفرحان، وكلاهما مرتبط بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

وقد أنشأ الإخوان في الأردن رياض أطفال، ومدارس، وكلية، وجامعة، ومركز دراسات؛ فهناك مدارس (الأقصى) التي أنشأها يوسف العظم سنة ١٩٦٤، وفي ١٩٩٣م كان لها ١٧ فرعاً، وللإخوان جمعية المركز الإسلامي التي لديها ٣٢ مؤسسة تعليمية في سنة ١٩٩٢م. كما يدير الإخوان كلية المجتمع الإسلامي في الزرقاء، وأنشأوا جامعة بدأت باستقبال دفعتها الأولى في أواخر سنة ١٩٩٤م، أي بعد الانتهاء من بحثها، والجامعة يرأسها د.إسحاق الفرحان، وهو يسعى وزملاؤه لتقديم نموذج إسلامي تربوي من خلال التعليم الجامعي.

وفي التربية السياسية أكدت الباحثة سعي الإخوان لإنشاء مجتمع مسلم يحكم بالإسلام، وقد أنشأ الإخوان جبهة العمل الإسلامي لتكون إطاراً أوسع للتحرك

السياسي، وهي أكبر كتلة برلمانية منفردة، إذ تملك ١٨ مقعداً في مجلس النواب (البرلمان) المنتخب (سنة ١٩٩٣م) من ثمانين مقعداً. وقد أشارت الباحثة إلى أن الانتخابات دلت على وجود خلل في التربية الإخوانية، إذ حصل انقسام وتنافس بينهم للترشيح. وهناك من نزل خارج القائمة الانتخابية لجبهة العمل فتسبب بعضهم في إسقاط بعض، وخسرت الرموز الكبيرة مقاعدها، مثل عبد اللطيف عربيات رئيس مجلس النواب (البرلمان) السابق، وإبراهيم خريسات الناطق السابق باسم الحركة الإسلامية في مجلس النواب.

وفي إطار التربية الجسمية أنشأ الإخوان في الأردن "نادي اليرموك"، وهو ناد رياضي اجتماعي، وتتبعه كشافة خالد بن الوليد. وفي مجال الرعاية الصحية أنشأ الإخوان المستشفى الإسلامي في عمان، وهو يتمتع باحترام وسمعة طيبة.

وفي **الفصل الرابع** (ص٢١٧-٣١١) ناقشت الباحثة موضوع الحركات الإسلامية في ماليزيا، وأشارت إلى الطبيعة الخاصة بماليزيا لكونها مجتمعاً متعدد الأديان والأعراق. فالمسلمون هم نصف السكان تقريباً، ومعظمهم ينتمون إلى شعب الملايو. وهناك أعداد كبيرة من الصينيين الذين تنتشر بينهم البوذية، وهناك الهنود الذين تغلب عليهم الهندوسية.

كان التعليم الإسلامي في ماليزيا قديماً يتم من خلال قراءة "كتاب جاوي"، وهي مجموعة كتب كتبها علماء مسلمون بدءاً من القرن السابع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وأكثرها شهرة ترجمة إحياء علوم الدين للغزالي. ومنذ بداية القرن العشرين كان العلماء يتعلمون عادة في مكة والأزهر...، حيث بدأت تظهر أصداء حركات الإصلاح (الوهابية، الأفغاني وعبده...) في ماليزيا، وظهر اسم سيد شيخ ابن أحمد الهادي من ملقا بوصفه أحد رجال الإصلاح.

وتشير الكاتبة إلى أنه مع أن الحكم السياسي في ماليزيا بيد المسلمين إلا أن الملايو المسلمين ظلوا فقراء بينما هيمن الصينيون على الاقتصاد. وقد جاءت أحداث مايو ١٩٦٩ نقطة فاصلة في تاريخ ماليزيا حينما احتج المسلمون بعنف على سوء أوضاعهم...، وبدأ التعبير عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يأخذ طابعاً

إسلامياً، ويعبر عنه من خلال الإسلام الذي لا يجد الملايو بديلاً عنه للتعبير عن هويتهم. وقد بدأت الحكومة الماليزية سياسة جديدة تهدف إلى تحسين وضع الملايو إذ كان نصيبهم من الدخل القومي سنة ١٩٧٠ هو ٥٪ فقط. فنشطت البعثات الدراسية للماليزيين الذين تأثروا بالطلبة المسلمين من البلاد الأخرى، وتأثروا بالصحوة الإسلامية...، وأصبح الإسلاميون الماليزيون قوة كبيرة في المجتمع الماليزي تهدف إلى تحقيق "هوية إسلامية جديدة".

وأصبحت الحكومة تتبنى مزيداً من البرامج الإسلامية. وبدعوة من رئيس الوزراء محاذير بن محمد دخل أنور إبراهيم (أحد قادة انتفاضة ١٩٦٩، ورئيس حركة الشباب المسلم الماليزي "أبيم") حزب "أمنو" الحاكم..، وتولى فيما بعد وزارة التعليم وأحدث بعض التغيير في المناهج، ودعم إنشاء البنك الإسلامي، وفتح حسابات دون فائدة ربوية في البنوك الماليزية. واتخذت السلطات موقفاً أكثر إيجابية من الدين، ورأت أن إيجاد مجتمع أخلاقي وصحي يعتمد على الدين وخصوصاً الإسلام. وقد استخدم التوجيه الإسلامي في علاج مدمني المخدرات في ماليزيا.

وفي الإطار التربوي أشارت الباحثة إلى أنه كان هناك ٣١ مدرسة دينية ثانوية مرتبطة بالحكومة سنة ١٩٩١م، وأنها تختلف عن غيرها بوجود اهتمام أكبر باللغة العربية والإسلام؛ ولكن ليس هناك أي نظام تعليمي حكومي يُضمِّن القيم الإسلامية في المناهج.

ونقلت الباحثة تجربة "الجامعة الإسلامية العالمية" التي تأسست في ١٩٨٣م بمبادرة من محاذير بن محمد، وبقرار من منظمة المؤتمر الإسلامي، وتنفق عليها الحكومة الماليزية وتتلقى دعماً من بعض الحكومات الإسلامية. ويرأس الجامعة د.عبد الحميد أبو سليمان المدير السابق للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الذي كان له أثر فاعل في تقديم فكر إسلامية المعرفة. وقد قابلت الباحثة عدداً من مسؤولي الجامعة وأساتذتها، وفي صفحة الشكر والتقدير قدمت الباحثة شكرها لرئيس الجامعة وأساتذتها على مساعدتهم إياها في بحثها طوال وجودها في ماليزيا. وقد أشارت الباحثة إلى جهود الجامعة في الجمع بين علوم الوحي والعلوم الإنسانية، وتطبيق النموذج الإسلامي التربوي التعليمي في الجامعة، وإلى إلزام طلبة العلوم الشرعية بدراسة تخصص مساند في

العلوم الإنسانية، وطلبة العلوم الإنسانية بدراسة تخصص مساند في الشريعة. وتحدثت عن نظام "الأسرة" في الجامعة، وهو نظام إجباري لكل طالب ولمدة ساعتين أسبوعياً، حيث يهدف إلى تطوير روح التعاون بينهم، وإلى فهم الإسلام وتطبيقه. وأشارت إلى التوسع المتسارع للجامعة.

وعرجت الباحثة على تجربة المعهد العالي العالمي للفكر الإسلامي والحضارة" "إستاك" "ISTAC" " الذي يديره سيد محمد نقيب العطاس، وقد نشأ هذا المعهد سنة ١٩٨٧م تحت مظلة الجامعة الإسلامية العالمية، وهو متخصص بالدراسات العليا.

ثم أخذت الباحثة بدراسة تجربة الحركات الإسلامية، فتحدثت عن الحزب الإسلامي الماليزي "باس" الذي تأسس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، وهو يشارك في الانتخابات البرلمانية منذ سنة ١٩٥٥م، ويفوز عادة بعدد من المقاعد، وله نفوذ قوي في ولاية كلانتان التي فاز بها سنة ١٩٩٠ [وكذلك سنة١٩٩٥]. ونقلت الباحثة عن قيادي من باس أن للحزب كثيراً من المدارس الإسلامية ورياض الأطفال. وذكرت أن "باس" تبنى نظام "الأسرة" التربوي، فالأسرة تتكون من ١٥-٢٠ عضواً، وهي ليست إلزامية للأفراد. وترى الباحثة أن "باس" يركز على المظاهر الخارجية، ويعطي أهمية أقل للتربية الروحية للأعضاء والمؤيدين. وتقول: إن عمله باعتباره حزباً أعطاه قوة دستورية مقارنة بغيره..، لكنه يواجه مشكلة إرضاء الناخبين للمحافظة على شعبيته. وتضيف بأنه ليس لدى "باس" تركيز على منهج التعليم الرسمي، ولا برنامج قوي للمدارس والمعاهد التي يديرها مع أنه يحكم إحدى الولايات الماليزية مما يتيح له فرصة جيدة للعمل في هذه المجالات.

وناقشت الباحثة "دار الأرقم" التي أسسها "أشعري محمد" سنة ١٩٦٨، وتذكر أنه قد سبق له أن تأثر بأفكار الإخوان المسلمين، وارتبط بحزب "باس"، وحركة أبيم..، لكنه اختط بعد ذلك خطاً صوفياً وأعلن "الأوراد المحمدية" باعتبارها قوة روحية لمجموعته. وتركز مجموعة الأرقم على تزكية النفس، ولها أسر تربوية مفتوحة وأخرى مغلقة إجبارية للأعضاء. وكان لديها ١٢٨ حضانة، و٥٣ مدرسة ابتدائية، و١٢ مدرسة ثانوية، وقد سعت إلى إدخال المعاني الإسلامية من خلال تدريس المنهج العادي. والاكتفاء الذاتي من أهم مزايا الجماعة، وهي تشجع المبادرة الاقتصادية

الذاتية. كما أن البرنامج التربوي لأفراد الجماعة شامل، ويستغرق كثيراً من الوقت، لكنه منحصر إلى حد كبير في خطب الشيخ أشعري وكتبه. وصدر عن الجماعة مجلات، "الولد الصالح" و"المؤمنة" و"الأرقم". وقد قامت الحكومة الماليزية بحظر نشاط هذه الجماعة بتهمة الانحراف عن التعاليم الإسلامية الحقة، خصوصاً بعد أن ادعى أشعري محمد بأن شيخ الطريقة التي يتبعها (الذي توفي سنة ١٩٢٥) في غيبة، وأنه سيعود بوصفه "مهدياً".

وألقت الباحثة بعض الضوء على جماعة التبليغ في ماليزيا، والتي ترجع جذور نشأتها إلى العشرينيات في القارة الهندية، وهذه الحركة غير متماسكة تنظيمياً، وهي تقوم على الوعظ والدعوة في المساجد والبيوت والأسر، ويلتزم أفرادها النفر في سبيل الله يوماً في الأسبوع أو أربعين يوماً في السنة. وقد نشطت هذه الجماعة بوصفها قوة تربوية غير رسمية، وكان لها أثر في تحفيز الناس على السلوك الإسلامي القويم، غير أن كثيراً من أتباعها يميلون بعد ذلك إلى البحث عن حركات أُخَر ذوات منهج أشمل.

أما حركة جيم "جماعة إصلاح ماليزيا"، فهي تعد ـ حسبما تذكر الباحثة ـ فرعاً للإخوان المسلمين في ماليزيا، وتم تسجيلها رسمياً سنة ١٩٨٩، وتعتمد السرية في بعض جوانبها. ولها اهتمامات تربوية، ففي سنة ١٩٩١ كان لديها ٢٢ حضانة، و١٣ مدرسة ابتدائية، ومدرستان ثانويتان. وقد درست الباحثة نموذج مدرسة "الأمين" التابعة لجيم الذي اعتبرته من أفضل نماذج التربية الإسلامية في ماليزيا، ويعبر عن طموح تربوي عالٍ. وبخلاف حركة الإخوان في الأردن فهناك نساء من أعضاء مجلس الشورى التابع لجيم، كما أن الفصل بين الرجال والنساء ليس حازماً، والنساء أعضاء يعملن في الجامعات، ولهن مواقع مهمة في المجتمع. وحركة جيم تتبنى نظام الأسر التربوية في داخل الجماعة.

واهتمت الباحثة اهتماماً خاصاً بحركة أبيم "حركة الشباب المسلم الماليزي" التي ظهرت بعد أحداث أيار (مايو) ١٩٦٩، وسجلت رسمياً سنة ١٩٧١. وقد تأثر مؤسِّسوها بحركة الإخوان المسلمين، وأفكار أبي الأعلى المودودي، وسيد قطب، وإسماعيل الفاروقي. وتميل الباحثة إلى أن "أبيم" هي أكثر الحركات الإسلامية تأثيراً في ماليزيا في التسعينيات لنظرتها المعاصرة للإسلام، ونشاطاتها في مختلف المجالات

الاجتماعية. وتضم هذه الحركة حوالي خمسين ألف عضو، وكان أنور إبراهيم هو زعيمها والشخصية المركزية فيها، غير أنه تحول إلى "أمنو" سنة ١٩٨٢ فعانت أبيم بعض المصاعب بضع سنوات، لكنها عادت للبروز في عامي ١٩٨٥-١٩٨٦.

وأبيم لا تعتبر نفسها حركة سياسية، ومن حق أعضائها أن يشاركوا في أحزاب سياسية مثل "باس" و"أمنو" بشرط ألا يكونوا من قيادة أبيم نفسها.

وتسعى أبيم إلى أسلمة تدريجية للمجتمع، وترى أن ذلك ممكن بتوفير أجواء الحرية والعقلانية والتربية، كما ترى أنه من خلال التربية والتعليم فإن المسلمين وغير المسلمين سيُقبلون على فهم الإسلام ويرضونه أسلوباً لحياتهم في ماليزيا. وتدعم أبيم بعض السياسات الحكومية المفيدة للمجتمع، وتتجاوب مع برنامج الأسلمة الحكومي.

وتعتمد أبيم نظام "الأسرة" مثل جميع الحركات الإسلامية في ماليزيا التي استفادت من تجربة الإخوان المسلمين. وحضور الأفراد للأسرة إجباري، وعادة ما يكون عدد أعضاء الأسرة سبعة أفراد. ولأبيم نظام حلقات تربوية ولقاءات مفتوحة، وهناك نساء أعضاء في مجلس شورى أبيم. ولأبيم مخطط للتعليم الابتدائي من وجهة نظر إسلامية، حيث أعد مفكرو "أبيم" كتباً منهجية حتى الرابع الابتدائي. ويتبع أبيم ٤٠٠ من رياض الأطفال، و١٢ مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية واحدة.

وترى الباحثة أن أبيم تتميز بانفتاحها وواقعيتها مقارنة بغيرها، وأن جيم هي الأقرب لأبيم تنظيمياً وفكرياً وثقافياً، ولكنها أكثر نخبوية وأكثر تنظيمية، بينما أبيم أكثر شعبية، وكلاهما قريبان من فكر (أيديولوجية) الإخوان المسلمين التي تتسم بالتدرج في التغيير الاجتماعي، غير أن الباحثة امتدحت أداء جيم التعليمي وارتفاع كفاءتها مقارنة بأبيم في المدارس التي رأتها.

وفي **الفصل الأخير** (ص٣١٥-٣٣٩) قدمت الباحثة تحليلاً مقارناً شيقاً للحركات الإسلامية في الأردن وماليزيا، وقد أشرنا إلى عدد من مضامينه في الصفحات السابقة. ومن النقاط التي تستحق التنويه ما ذكرته الباحثة من أن هناك حرية نسبية ديموقراطية أكبر في ماليزيا، أعطت فرصاً للإسلاميين الماليزيين للعمل والحركة. وقالت: إن مسألة تطبيق الشريعة مطروحة بشكل أقوى في الأردن منه في ماليزيا، بسبب من طبيعة

التركيبة الدينية والعرقية في ماليزيا. وفي الأردن يميل الإخوان إلى الأخذ بما يناسب من المذاهب الفقهية، ولكن في ماليزيا هناك التزام بالمذهب الشافعي. وترى الباحثة نقصاً في أنظمة التعليم التربوي من وجهة إسلامية في كلا البلدين، كما ترى أن أثر الماليزيين الذين درسوا في الخارج أكبر من نظرائهم الأردنيين، وأن طبيعة الوضع في ماليزيا قادت الإسلاميين فيها إلى طرق جديدة في العمل في إطار الإسلام، كما أن ماليزيا تتميز بأهمية تأثير الجامعة الإسلامية العالمية التي نشطت منذ أمد في طرح الأفكار الإسلامية وأسلمة التربية.

وترى الباحثة أن نظام التعليم الرسمي لجيم يبدو أكثر شمولاً مما لدى الإخوان في الأردن، وأن مدرسة "الأمين" التابعة لجيم كانت النموذج الأفضل وفق النموذج الإسلامي التربوي. وحسب رأي الباحثة فإن برنامج الإخوان التعليمي برنامج شامل، غير أن التطبيق لا يتوافق دائماً مع النظريات، وهناك فجوة بين مفكري الحركة في الأردن والأعضاء حول قضايا الفكر الإسلامي التعليمي المعاصر. وترى الباحثة أن المدارس التي يديرها الإخوان في الأردن لا تمثل نموذجاً إسلامياً تربوياً، لأنها تركز أساساً على "نوافل" التعليم الإسلامي والأمور الظاهرية بدلاً من إعادة تنظيم العمل التربوي والمناهج. وتعترف الباحثة أن وعي مفكري الحركة بالتربية والتعليم الإسلاميين يشير إلى أن أفكارهم ستنتشر في الأردن كما حدث في ماليزيا.

وأشارت الباحثة إلى وجود نظام "الأسرة" في جيمع الحركات، إلا أنه يقوم بمهمة في ماليزيا أكبر مما يقوم به في الأردن، ويشمل قطاعات أوسع، مع أنه أُخذ أصلاً من مناهج التربية لدى الإخوان المسلمين. ووجدت الباحثة أن إسلاميي ماليزيا أكثر تقبلاً للأبحاث التربوية العصرية، ويطبقون أجزاء منها في مؤسساتهم، وأن إسلاميي الأردن رغم تقبلهم للأفكار الجديدة فإنهم أبطأ في التطبيق العملي. كما ترى بأن المرأة في ماليزيا أكثر حرية من نظيرتها في الأردن وتستطيع التحرك والعمل، كما أن الماليزيين أقل حزماً فيما يتعلق بالاختلاط بين الرجال والنساء.

وعلى أي حال، فإن مجموعة المزايا أو المثالب التي ذكرتها الباحثة في بلد أو آخر يجب أن تفهم في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين، وهي تؤثر بالتأكيد على برامج الحركات التربوية وإمكانات التطبيق في الواقع.

بقي أن نشير إلى أن الباحثة نجحت في تقديم صورة علمية واقعية عن التربية لدى الحركات الإسلامية في الأردن وماليزيا، وأعطت تحليلاً محايداً أَظْهَر إلى حد كبير حقيقة الواقع لهذه الحركات، وهو أمر يستحق التقدير خصوصاً لباحثة سويدية ذات خلفية غربية، ودرست ثقافات وأوضاعاً اجتماعية مختلفة تماماً عن بيئتها وثقافتها.

الملاحظة الأولى: متعلقة بعنوان الكتاب، فنحن لم نفهم لماذا أدخلت الباحثة كلمة "السياسة" "Politics" في عنوان أطروحتها. فبحثها محوره التربية والتعليم، وقد ذكرت الباحثة نفسها أنها لم تهتم بالجوانب السياسة، وبالفعل فإن بحثها يكاد يخلو من الأطروحات السياسية للأحزاب والحركات وأنشطتها وإنجازاتها وتقويم تجربتها في هذا الإطار. وفي المواقع الضئيلة التي تعرضت فيها للجانب السياسي، جاء هذا الأخير في خدمة الإطار التربوي للموضوع. ولذلك فلا نرى معنى لوضع "السياسة" في عنوان البحث.

الملاحظة الثانية: أن الباحثة قد خصصت ثلث البحث في تحديد المنهج وبناء النموذج التربوي، وقد كان هذا على حساب تركيزها على الموضوع الأساسي، وهو دراسة التجربة التربوية نفسها في البلدين.

الملاحظة الثالثة: هي أن محاولتها الجمع بين تجربتين في بلدين مسلمين مختلفين ـ وإن كان يفيد من ناحية المقارنة ـ إلا أنه أثر في قدرة الباحثة على التركيز، والدخول في تفاصيل التجربتين بشكل أعمق، وإعطاء الجانب الميداني نصيباً أكبر في الدراسة والتحليل والنقد. ولذلك وجدت الباحثة نفسها أمام موضوع كبير واسع، وأمام ثقافات وحركات إسلامية متعددة. ومن المعروف أن الأفضل في الأبحاث الأكاديمية المتخصصة أن تكون أكثر تحديداً، تنتقل من العموم إلى الخصوص حتى تستطيع تسليط الضوء على موضوع الدراسة وبالتالي تكون أحسن ثمرة وأكثر إبداعاً.

الملاحظة الرابعة: أن دراستها للتربية لدى الإخوان المسلمين في الأردن قد بنتها ـ إلى حد كبير ـ على الأدبيات العامة للإخوان المسلمين في أي مكان.

فهي عندما تشير إلى منهج التربية الروحية أو العقائدية أو العقلية أو الأخلاقية.. وغيرها تعتمد كثيراً على الطرح النظري لمفكري وكتّاب الإخوان مثل البنا

والقرضاوي والغزالي، و لم تتمكن من نقل صورة متكاملة لنظرة الإخوان الأردنيين أنفسهم. وبعبارة أخرى فيمكن ذكر هذه الجوانب باعتبارها الجوانب التربوية للإخوان في الكويت أو اليمن مثلاً. أي أن خصوصية الطابع التربوي للإخوان في الأردن ــ في بعض الجوانب المشار إليها ـ لم تظهر بشكل واضح من خلال كتابات أبناء البلد أنفسهم، كما لم تُبرز بشكل قوي تفاعلات الواقع والبيئة والظروف الاجتماعية والسياسية على الجوانب العلمية والتربوية والعقائدية والروحية والأخلاقية .. في الأردن.

إن مثل هذه الظروف والتفاعلات عادة ما تترك آثارها على درجات التركيز في العملية التربوية بحيث تأخذ بعض الجوانب حظاً أوفر من غيرها.

ولعلنا نلتمس العذر للباحثة في أن الفكر التربوي العام للإخوان هو نفسه في كل الأقطار، وهكذا ربما يصح في الإطار النظري، لكن اختلاف التحديات وطبيعة المشاكل الخاصة بالأقطار واختلاف الأنظمة والثقافات المحلية والعادات الاجتماعية تعكس آثاراً خاصة على العملية التربوية هنا أو هناك.

والملاحظة الخامسة والأخيرة هي ظاهرة التكرار للعديد من الآراء والمعلومات في ثنايا البحث، مثل الأمور المتعلقة بمناهج التربية ووسائلها عند الإخوان وكذلك الموقف من المرأة... وغيرها. وربما نجد بعض العذر للباحثة في أن الدراسة أخذت طابعاً مقارناً، لكن هذا التكرار كان يحدث أحياناً في الفصل الواحد، ودون أن تكون المقارنة هي سبب التكرار.